

Distr.: General
13 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم
المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٠. وهو يقدم تحديثا لمتابعة
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، والأعمال التحضيرية للمفاوضات
الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتنفيذ القرار ٦٨/٢١٠، ويسلط
التقرير الضوء على دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في
استعراض المتابعة العامة لمؤتمر ريو+٢١ في سياق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهو

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120914 190814 14-58966 (A)



يبحث أيضا الكيفية التي يمكن بها تحقيق اتساق وتآزر بين مختلف مهام المنبر من أجل دعم خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ على أفضل وجه. ويتناول التقرير على وجه الخصوص المهام التالية: وضع الخطة، ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛ والاستعراضات الطوعية الوطنية؛ وزيادة الشفافية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني؛ وتعزيز الربط بين العلم والسياسات؛ وتعزيز تنسيق سياسات التنمية المستدامة؛ وتحسين التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن برامج التنمية المستدامة وسياساتها.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٠/٦٨ المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومع مُضي الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قُدمًا، فإنه يلقي نظرة متكاملة على حالة العمليات المختلفة التي أنشئت من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لدعوة الجمعية العامة إلى تحقيق الاتساق والتآزر والدعم المتبادل فيما بين عمليات المتابعة.

٢ - وفي هذا الصدد، يركز التقرير على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة؛ ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وعملية الجمعية العامة لتحديد الخيارات المتاحة فيما يتعلق بآلية للتيسير تعزز تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيًا ونقلها ونشرها؛ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبعض العمليات لم تحتتم أعمالها بعد، ومن ثم يقدم التقرير تحديثًا للعمليات المختلفة حتى بداية آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣ - ويبحث التقرير أيضا الكيفية التي يمكن بها للمهام المختلفة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن تساهم في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وينبغي قراءة هذا التقرير اقترانا بالتقارير الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة والمقدمة إلى الجمعية العامة.

ثانيا - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٥ - أطلقت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، عدة عمليات حكومية دولية. ومن المقرر اختتام العديد من تلك العمليات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وسوف تستتير بها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستبدأ في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ألف - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

- ٦ - كان من النتائج البالغة الأهمية التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة.
- ٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، بتت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٩٠، في شكل المنتدى الرفيع المستوى وفي جوانبه التنظيمية.
- ٨ - والمنتدى الرفيع المستوى هو منبر مختلط: فهو سيجتمع كل أربع سنوات لمدة يومين تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات ويجتمع سنويا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثمانية أيام، بما يشمل جزءا وزاريا مدته ثلاثة أيام يُعقد في إطار الجزء الرفيع المستوى من دور المجلس. وهو سيحل في عام ٢٠١٦ محل الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس.
- ٩ - وقد عُقد الاجتماع الأول والافتتاحي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بينما عُقد الاجتماع الثاني للمنتدى (والأول الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤.
- ١٠ - وأسفر الاجتماع الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة عن موجز أصدره رئيس الجمعية العامة (A/68/588)، بصفة استثنائية، لأنه كان اجتماعا افتتحيا. وكان الموضوع العام للاجتماع هو "بناء المستقبل الذي نصبو إليه: من مؤتمر ريو+٢٠ إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وقد أبرزت البيانات التي أدلى بها أثناء الاجتماع أن بإمكان الجيل الحالي أن يساعد الفقراء على الإفلات من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية للجميع، وتسليم الأجيال المقبلة كوكبا سليما.
- ١١ - وكان موضوع الاجتماع الثاني للمنتدى، وهو الاجتماع الأول الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم معالم الطريق لخطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة".
- ١٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٤، عقدت اللجان الإقليمية وشركاؤها سلسلة من المشاورات الواسعة النطاق والشاملة على الصعيدين الإقليمي ودون

الإقليمي صبّت نتائجها في المنتدى. وتضمنت تلك المشاورات اجتماعات إقليمية بشأن التنمية المستدامة، كان القصد الصريح منها هو أن تكون بمثابة عملية تحضيرية للمنتدى^(١).

١٣ - وكان برنامج المنتدى يدور حول أربعة مسارات: (أ) من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى ما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ب) البعد الإقليمي والبلدان ذات الأوضاع الخاصة؛ و (ج) تشكيل المنتدى بعد عام ٢٠١٥؛ و (د) الربط بين العلم والسياسات. وعُقد الاجتماع أيضا في جزأين: أربعة أيام على مستوى كبار المسؤولين وجزء وزاري مدته ثلاثة أيام في إطار الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - وقد أكد الوزراء من جديد، في الإعلان الوزاري الذي اعتمد في نهاية الجزء الوزاري الذي استغرق ثلاثة أيام (E/HLS/2014/1) التزامهم بوضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متينة وطموحة وشاملة للجميع ومحورها الإنسان. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإعلان أيضا. وفي ختام المنتدى، اعتمد موضوع جزء المنتدى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥ بالصيغة التالية: "تعزيز التكامل، والتنفيذ، والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد عام ٢٠١٥".

١٥ - وقد شهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى مناقشات ثرية أظهرت القدرة الهائلة على تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وحظيت باهتمام الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية، وغيرها من الجهات المعنية.

١٦ - ويمكن تلخيص الرسائل الرئيسية المنبثقة من المنتدى على النحو التالي:

- توجد فرصة فريدة لصياغة خطة تنمية يمكن أن تحقق للعالم مستقبلا أكثر استدامة وازدهارا. ويُعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤ في منعطف محوري يجري فيه الجمع ما بين مسارات عمل مختلفة كثيرة لتشكيل هذه الخطة، التي ينبغي أن تستند إلى القاعدة المتينة التي أرسيت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- من اللازم أن تنهي خطة التنمية المتكاملة الجديدة الأعمال غير المنتهية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وأن تتصدى للتحديات الجديدة في الوقت ذاته. وينبغي أن تستند إلى الأسس التي أرسيت والخبرات التي اكتسبت في الأعمال الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. ويجب أن تركز على جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأن تعالج الأسباب الأساسية للفقر، وتعالج التدهور وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

(١) انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=1439&menu=35>.

- من اللازم أن يكون شمول الجميع سمة محددة من سمات الخطة الجديدة، بحيث تكفل عدم ترك أحد متخلفاً عن ركب التنمية، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية. ومن اللازم أن تعالج أهداف التنمية المستدامة أوجه انعدام المساواة، داخل البلدان وبينها على حد سواء، وبما يتجاوز الانقسامات التقليدية بين شمال وجنوب.
- من اللازم أن تكون خطة التنمية الجديدة، كي تنجح، عالمية، أي أن تخاطب جميع البلدان والمواطنين في مختلف أنحاء العالم وأن تُشرك جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة في تنفيذها. وسيلزم وجود عقد اجتماعي عالمي جديد، وإرادة سياسية، وثقة متبادلة إذا كان المراد للرؤية المشتركة لمستقبل مستدام أن تتحقق.
- من اللازم أن يشرف المنتدى السياسي الرفيع المستوى على خطة التنمية الجديدة وأن يؤدي دوراً أساسياً في استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن اللازم، في هذا المسعى، أن يدمج المنتدى المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وأن يضم جميع العناصر الفاعلة والجهات المعنية ذات الصلة. وسيجري المنتدى في اجتماعه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضات دورية، اعتباراً من عام ٢٠١٦، بشأن متابعة وتنفيذ الالتزامات والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما فيها الالتزامات المتصلة بوسائل التنفيذ، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- الخطة التحويلية تتطلب أيضاً تحولا في التعاون الدولي من أجل التنفيذ. إذ سيتعين على المجتمع الدولي بأسره، كي تتحقق أهداف التنمية المستدامة، أن يتحمل مسؤولية السعي إلى تحقيقها. وفي الوقت ذاته، يتعين أن تتاح لكل بلد حرية أن يقرر حجم مساهمته الوطنية في النتائج.
- إضافة إلى المسؤولية المشتركة، سيلزم تقاسم الأعباء بإنصاف، وستكون مسألة توفير سبل التنفيذ حاسمة الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيلزم، في هذا الصدد، أن ينظر المجتمع الدولي في مسألة التمويل من أجل إطلاق العنان لجميع المصادر الممكنة دعماً للتنمية المستدامة وأن يعيد تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لصالح جميع البلدان.

باء - الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

١٧ - دعا رؤساء الدول والحكومات، في الفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى إنشاء عملية حكومية دولية شاملة للجميع وشفافة بشأن

أهداف التنمية المستدامة، وأصدروا في هذا الصدد تكليفا بتشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية. وأسندت إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة مهمة تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين يتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة كي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

١٨ - وقد عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية ما مجموعه ١٣ دورة^(٢). وانتخب في دورته الأولى، التي عُقدت في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، رئيسه المشاركين، واعتمد أساليب عمله، وأجرى مناقشات عامة ومناقشة تفاعلية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ونظر، أثناء دوراته الثانية إلى الثامنة، في طائفة متنوعة من المواضيع ذات الصلة بصياغة أهداف التنمية المستدامة. وقام بذلك من خلال كلمات رئيسية، وعروض قدمها فريق الدعم التقني بشأن موجزات للمسائل، وحلقات نقاش، وتبادل الآراء بصورة تفاعلية، وبيانات وطنية. وأجرى، في دوراته التاسعة إلى الثالثة عشرة، مناقشات بخصوص مقترح بشأن أهداف التنمية المستدامة. واتفق الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بالتركية، في دورته الثالثة عشرة على تقديم المقترح المتعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين كي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

١٩ - وتتجسد مبادئ التنمية المستدامة في مجموعة أهداف التنمية المستدامة العالمية البالغ مجموعها ١٧ هدفا وفي الغايات المقترحة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية البالغ مجموعها ١٦٩ غاية. وهذه الأهداف والغايات، في مجموعها، تعبّر باختصار عن خطة تحويلية، تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وتدمج عناصر تتعلق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد ذكرت عدة من الدول الأعضاء، في بيانها في الدورة الختامية للفريق العامل، أن الوثيقة، رغم عدم اتسامها بالكمال، تشكل قاعدة ممتازة لمواصلة النظر فيها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلّمت الدول الأعضاء أيضا بالدور البارز الذي يؤديه المجتمع المدني ومساهمته القيّمة، وكذلك بالدور البارز الذي يؤديه فريق الدعم التقني المشترك بين الوكالات ومساهمته القيّمة.

٢٠ - وستقدم الجمعية العامة مزيدا من التوجيهات بشأن خريطة الطريق لبلورة الخطة.

جيم - لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة

٢١ - قرر رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة لتقييم الاحتياجات من التمويل، والنظر في

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>.

مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتأزرها، وتقييم المبادرات الإضافية، بهدف إعداد تقرير يُقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تُيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرتان ٢٥٥ و ٢٥٦).

٢٢ - وقد أنشأت الجمعية العامة، بمقرها ٥٥٩/٦٧ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، هذه اللجنة. وعقدت اللجنة دوراتها الخمس خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤ في نيويورك.

٢٣ - ونظمت اللجنة، التي يرأسها بيرتي ماينان (فنلندا) ومنصور مختار (نيجيريا)، عملها في ثلاث مجموعات: (أ) تقييم الاحتياجات المالية، وحصص التدفقات الحالية والاتجاهات الناشئة، وأثر البيئات المحلية والدولية؛ و (ب) تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية؛ و (ج) الترتيبات المؤسسية، والمسائل المتعلقة باتساق السياسات، والتأزر، والحوكمة. وقد حظيت بدعم تقني من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومع أن دورات اللجنة اقتصرت عن ٣٠ خبيراً، فإن اللجنة عقدت مشاورات مفتوحة واسعة النطاق مع مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومع جهات معنية أخرى، بما في ذلك من خلال اجتماعات توعية كثيرة عقدتها في جميع المناطق.

٢٤ - واعتمدت اللجنة، في دورتها الخامسة، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، مشروع تقريرها^(٣). وعهدت إلى رئيسها المشاركين بأن يجيلا، بالتعاون مع الأمانة العامة، التقرير إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

٢٥ - ويعتمد تقرير اللجنة الإطار المفاهيمي لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ويقدم عرضاً عاماً لخيارات تعبئة الموارد من مصادر مختلفة واستخدامها الفعال في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

دال - الخيارات المتاحة لتيسير تطوير التكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها

٢٦ - في ما يتعلق بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والجمعية العامة بشأن تيسير التكنولوجيا، عقدت رئيس الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، أربع حلقات عمل. وعقدت جلسات تحاور منظمة في الدورة الثامنة والستين، وجّهها مديران مشاركان عنيهما رئيس الجمعية العامة (هما بول سيغر (سويسرا) وغيرمي دي أغيار باتريوتا

(٣) متاح من الموقع الشبكي: <http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>.

(البرازيل)). واستفادت جلسات التحاور من أوساط أكاديمية، ومؤسسات بحوث، ومنظمات غير حكومية، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٢٧ - وأتاحت جلسات التحاور المنظمة للمشاركين أن يتفهموا الطائفة المتنوعة من الآراء بشأن الموضوع وتعدُّ المسائل التي ينطوي عليها وأن يعمّقوا المناقشات. وأعرب المشاركون عن تلاقحهم في الرأي بشأن الإجراءات التالية التي يمكن اتخاذها على الفور:

- حصر مبادرات وشبكات تيسير التكنولوجيا وإنشاء منبر لتقاسم المعلومات والمعارف بهذا الشأن.
- تعزيز التآزر والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة الضالعة في تيسير التكنولوجيا (مثلا من خلال آلية تابعة للأمم المتحدة لتنسيق التكنولوجيا).
- إمكانية إجراء تقييمات موجهة لاحتياجات البلدان النامية إلى التكنولوجيا، مع التركيز على التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ومع مراعاة التقييمات القائمة.

٢٨ - وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢١٠، إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين موجزا للمناقشات والتوصيات المنبثقة من جلسات التحاور المنظمة، بما في ذلك بشأن الطرائق الممكنة لآلية لتيسير التكنولوجيا وتنظيم محتمل لتلك الآلية. ومن ثم ينبغي قراءة هذا القسم من التقرير اقترانا بالموجز.

٢٩ - وأكدت جلسة التحاور الرابعة أيضا وجود تصميم مشترك على نطاق واسع على ضرورة استمرار وتعميق الحوار الحكومي الدولي بشأن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، التي يمكن فيها اقتراح عناصر آلية من هذا القبيل.

هاء - تعزيز الربط بين العلم والسياسات

٣٠ - من الضروري إجراء حوار فعال بين الأوساط العلمية وصنّاع القرار في مختلف أنحاء العالم من أجل وضع السياسات استناداً إلى أدلة.

٣١ - وقد سلّم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن إحدى مهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى تعزيز الربط بين العلم والسياسات، وتحسين صنّاع القرارات على جميع المستويات استناداً إلى أدلة، بما في ذلك من خلال تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يستند إلى التقييمات القائمة. وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وغيره من الوثائق التي تُعد من أجل المنتدى ينبغي أن تمكّنه من أداء دوره.

٣٢ - ونظر المشاركون، في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نطاق تقرير بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعدادها، بناء على اقتراح من الأمين العام يجسد آراء وتوصيات الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها لجنة السياسات الإنمائية (E/2014/87).

٣٣ - وفي إطار التحضير للمنتدى، أعدت الأمانة العامة تقريرا نموذجيا عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي^(٤) من أجل تيسير المناقشة. ويبين التقرير التقييمات الحالية للتنمية المستدامة وما يتصل بذلك من عمليات، ويسلط الضوء على المسائل الناشئة التي حددها العلماء. ويقيم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ ويوضح طائفة من المسارات المستقبلية نحو تحقيق التنمية المستدامة وفق مختلف السيناريوهات المحتملة؛ ويقدم نهجاً شاملاً لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة. ويحدد التقرير الدروس المستفادة من الدراسات الإفرادية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بشأن الصلة بين المناخ والأرض والطاقة والمياه والتنمية فيما يتعلق بمنافع اتباع نهج متكامل لوضع السياسات. ويقدم أيضا موجزات علمية توضيحية لصنّاع القرارات.

٣٤ - وأظهرت المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجود اتفاق واسع النطاق على أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يتيح فرصة للجمع ما بين الأوساط العلمية والفرق التحليلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وصنّاع القرارات والمجتمع المدني من أجل توفير قاعدة متينة بين العلم والسياسات تدعم التغيير التحولي على الصعيدين العالمي والمحلي على حد سواء.

٣٥ - وقد حظي التقرير النموذجي بقبول طيب، وتمثلت الرسالة الضمنية الواردة في تدخلات العديد من المتكلمين في أن أفضل قيمة يمكن أن يقدمها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي هي أن يكون "هزمة الوصل" التي تربط بين مختلف التقييمات القطاعية. وأشار معظم المتكلمين إلى أن نهجاً متعدد الأطراف المعنية ومتعدد النطاقات ومتعدد المستويات له روابط بالعمليات الوطنية هو نهج يمثل خياراً جذاباً بالنسبة للطبقات المقبلة من التقرير.

٣٦ - وأشار المتكلمون أيضا إلى أهمية بناء مجتمعات قائمة على المعرفة، وتوسيع معارف الإنسان، وتحسين التكنولوجيات وتوفير البيانات ذات الصلة والمعلومات المتفرقة لجميع البلدان. ولذلك، قد ترغب جميع الدول الأعضاء في اعتبار تقاريرها الوطنية عن التنمية

(٤) متاح من الموقع التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1621>.

المستدامة جزءاً من المناقشة العالمية. وسيكون الدعم في مجال بناء القدرات لازماً، خصوصاً في البلدان النامية، وفي أقل البلدان نمواً بصفة أخص.

٣٧ - وقدم عدد من المقترحات الملموسة بشأن كيفية المضي قدماً، بما في ذلك إنشاء فريق استشاري معني بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وشبكة من جهات الاتصال الوطنية، والمدخلات من المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام، ومبادرة أرض المستقبل، وأكاديميات العلوم، وكيانات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمبادرات البحثية الإقليمية والوطنية.

٣٨ - وعقد الوزراء العزم، في الإعلان الوزاري المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤، على توثيق عرى الترابط بين العلم والسياسات، بسبل منها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يستند إلى التقييمات القائمة التي يمكن أن تشكل أداة قوية قائمة على الأدلة لدعم واضعي السياسات في مجال تعزيز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والإسهام بذلك في تعزيز بناء القدرات المستمر من أجل جمع البيانات وتحليلها في البلدان النامية.

واو - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٣٩ - عززت الحكومات، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التزامها بتعجيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتماد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وحدد ذلك المقرر^(٥) أيضاً ولاية الإطار والرؤية الخاصة به ومهامه، وكذلك قائمة أولية غير شاملة لمجالات البرامج الخمسة^(٦). وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته الحالية، أن يتولى مهمة أمانة الإطار والتّمس منه أن ينشئ صندوقاً استثمارياً للتبرعات من أجل دعم تنفيذه.

٤٠ - وقررت الجمعية العامة، عند بلورة شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، أن بإمكان المنتدى أن يقدم توصيات إلى مجلس الإطار، وكذلك إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة الإطار، مع أخذ تقاريرهما في الاعتبار

(٥) أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٨٨، الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي تتعلق بالفقرة ٢٢٦ منها بالإطار على النحو المبين بالتفصيل في مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة من الممثلة الدائمة للبرازيل إلى الأمين العام للمؤتمر (A/CONF.216/5).

(٦) توفير المعلومات للمستهلكين، وأنماط الحياة والتعليم المستدامة، والشراء العام المستدام، والمباني المستدامة والبناء المستدام، والسياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية.

(القرارات ٢٩٠/٦٧ و ٢١٠/٦٨). وفي هذا الصدد، عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جلستي حوار تفاعلي إحداهما بشأن أنماط الاستهلاك المستدامة، مع التركيز على إسهام أنماط الاستهلاك المستدامة في أهداف التنمية المستدامة، والأخرى بشأن التفاعل مع مجلس الإطار والأمانة. وأوجز تقرير مرحلي مؤقت قدمه المجلس التقدم المحرز في تنفيذ الولاية، بما في ذلك تفعيل المجلس والأمانة والصندوق الاستئماني، وترشيح ١١٠ جهات اتصال وطنية، وعقد اجتماعات إقليمية، وبدء العديد من البرامج التي كانت متوخاة في البداية. وأنشئ فريق تنسيق مشترك بين الوكالات يضم ١٩ كيانا من كيانات الأمم المتحدة حتى الآن.

٤١ - وشددت الدول الأعضاء على عالمية أنماط الاستهلاك المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في الانتقال إلى هذه الأنماط، وإتاحة فرص للبلدان النامية لتحقيق "قفزات هائلة". بيد أن هذا التحول ما زال يتطلب الدعم من أجل نشر التكنولوجيا، والتمويل، وبناء القدرات.

زاي - المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)

٤٢ - أكدت الدول الأعضاء من جديد، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة فيما يتصل بالتنمية المستدامة، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. وتكرمت ساموا بعرض استضافة المؤتمر، وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٦٧ و ٢٣٨/٦٨، عقد المؤتمر في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على أن يسبقه تنظيم أنشطة تتصل به.

٤٣ - وحددت الجمعية العامة، في القرارين المذكورين أعلاه، الأهداف الأساسية للمؤتمر على النحو التالي: (أ) إجراء تقييم للتقدم المحرز والثغرات في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل؛ و (ب) السعي إلى تحديد الالتزام السياسي بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة مواطن الضعف لديها؛ و (ج) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة وفرص ووسائل التصدي لتلك التحديات، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية؛ و (د) تحديد الأولويات في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك موضوع المؤتمر "التنمية المستدامة للدول الجزرية

(٧) انظر أيضا تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/69/319).

الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة“. وتقرر أيضا أن يكون المؤتمر منتدى للاستفادة من الشراكات الناجحة القائمة ولبدء شراكات جديدة مبتكرة وعملية بهدف النهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، تشكل جلسات التحاور المتعلقة بإقامة الشراكات بين جهات متعددة جزءا رسميا من المؤتمر، وسوف تدور حول المواضيع التالية: التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛ والتنمية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والصحة والأمراض غير المعدية، والشباب والنساء؛ والطاقة المستدامة؛ والمحيطات والبحار والتنوع البيولوجي؛ والمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات.

٤٤ - ويقود المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأعمال التحضيرية. ويشرف على الأمانة، الموجودة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه الأمين العام للمؤتمر، بمشاركة جميع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وللإضطلاع بالعملية التحضيرية، انتُخب مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك الرئيسان المشاركان، كارين تان (سنغافورة)، وفيليب تاوولا (نيوزيلندا)^(٨). وعُقد اجتماعان للجنة التحضيرية^(٩)، واجتماع فيما بين الدورتين^(١٠) بهدف تحديد نتائج المؤتمر.

٤٦ - وتتألف الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“ (A/CONF.223/3)، التي اعتمدها اللجنة التحضيرية، من سلسلة من نقاط العمل لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الخاصة بها. وتناقش الوثيقة مسائل الشراكات، والتمويل، والتجارة، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، والبيانات والإحصاءات، والرصد والمساءلة، والدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٨) البلدان الأعضاء الأخرى في المكتب هي: إسبانيا، وأوكرانيا، وبربادوس، ورومانيا، وساموا بوصفها عضوا بحكم منصبها، وسيشيل، والمكسيك، وموريشيوس، واليابان.

(٩) عُقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، وعُقد الاجتماع الختامي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(١٠) عقد اجتماع ما بين الدورتين في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

حاء - الشراكات والالتزامات الطوعية

٤٧ - الشراكات والالتزامات الطوعية من أجل التنمية المستدامة هي مبادرات طوعية متعددة الجهات تضطلع بها حكومات ومنظمات حكومية دولية ومجموعات رئيسية وغيرها من الجهات بشكل طوعي للمساهمة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها في المحفل الحكومية الدولية، بصيغتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وإعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المقبلة.

٤٨ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كان هناك تسليم على النحو الواجب بأن المبادرات الطوعية من هذا القبيل مكتملة للناتج السياسية. ودعى الأمين العام، في الفقرة ٢٨٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر، إلى إنشاء وتعهد سجلات شاملة للمبادرات الطوعية، يجري تحديثها بصورة دورية، وتتسم بالشفافية الكاملة، وتكون متاحة للجمهور.

٤٩ - واستجابة لذلك الطلب، أنشأت الأمانة العامة للأمم المتحدة سجل الممارسة الفعلية في مجال التنمية المستدامة بعد مدة وجيزة من اختتام أعمال المؤتمر. والسجل، الذي يتضمن وصفا مفصلا لكافة المبادرات الطوعية، ييسر أيضا إمكانية الوصول إلى سجلات أخرى ومبادرات أو "شبكات عمل" تعزز التنمية المستدامة وتخفز على التزامات طوعية بشأن مواضيع محددة. وتشمل هذه المبادرات مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة "كل امرأة، كل طفل"، ومبادرة استدامة التعليم العالي، ومبادرة استدامة شبكة العمل بشأن النقل المستدام، وشبكة العمل بشأن الشراكات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي انبثقت في الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠ - وسيكون إطار معزز للمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات الطوعية والشراكات من أجل التنمية المستدامة يتيح زيادة الشفافية والمساءلة مكونا هاما من مكونات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

طاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٥١ - دعا المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وطلبوا إلى الأمين العام أن

يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التقدم المحرز في ذلك الصدد.

٥٢ - وقد قدم الأمين العام تقريرين (A/68/79-E/2013/69 و A/69/79-E/2014/66) إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأظهر كل من التقريرين والمناقشات التي جرت في هذا الشأن الخبرة الواسعة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة في دعم اتباع نهج متكاملة في ما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أن تعميم التنمية المستدامة يظل مسعى معقداً يقتضي إعادة التفكير في الطريقة التي تتصور بها الأمم المتحدة أعمالها التحليلية والتنفيذية وما تقدمه من دعم إلى العمليات الحكومية الدولية. فتعميم التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتزويد المنظومة بما يلزم لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذا سيكون من الضروري مواصلة بذل الجهود وتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء.

٥٣ - وقد صدر لمنظومة الأمم المتحدة تكليف أيضاً، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بمهمة القيام بدور إيجابي في تنفيذ التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي دعمها.

٥٤ - وفي هذا الصدد، كتب الأمين العام، في آب/أغسطس ٢٠١٢، إلى رؤساء جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يدعوهم إلى العمل معاً من أجل تنفيذ مقررات المؤتمر. واستخدمت مصفوفة^(١١) تبين توزيع المسؤوليات عن متابعة الولايات المنصوص عليها في المؤتمر لتنظيم المتابعة من جانب منظومة الأمم المتحدة. وهي إطار أيضاً للمساءلة في المنظومة وأداة عمل من أجل رصد التقدم المحرز. ويجري تحديث المصفوفة بانتظام لتعكس التقدم المحرز والمبادرات الجديدة.

٥٥ - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة تشارك في عمليات المتابعة هذه عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، وكذلك اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الموسعة. وأنشئت آليات مخصصة مشتركة بين الوكالات لدعم أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(١٢)، وكذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة^(١٣) إلى

(١١) متاحة من الموقع: <http://sustainabledevelopment.un.org/unsystem.html>.

(١٢) انظر الموقع: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549>.

(١٣) انظر الموقع: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1558>.

حين الانتهاء من عملهما في تموز/يوليه وآب/أغسطس من عام ٢٠١٤، على التوالي. وقام فريق الدعم التقني، الذي ساعد الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بتجريب طرق جديدة للعمل معا من أجل منظومة الأمم المتحدة. وسيستفاد من خبرته عندما تعد منظومة الأمم المتحدة العدة لدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ثالثا - تحقيق اتساق عمليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتنسيقها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٥٦ - يستعرض هذا الفرع الطريقة التي تتلاقى بها مختلف مسارات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويستكشف الكيفية التي يمكن بها للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يقدم دعما كاملا لهذه الخطة.

٥٧ - فمعالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بدأت تتضح: إذ من المسلم به تماما أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هما هدفا الخطة الشاملان^(٤). وسيوفر التقرير التجميعي الذي سيصدره الأمين العام قاعدة للمفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وسيقدم التقرير تحليلا موحدا للمدخلات من العديد من العمليات التي تساهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية تمويل التنمية المستدامة، والخيارات المتاحة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا.

٥٨ - ومن المتوقع اعتماد الخطة في مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ والذي تقوم الجمعية العامة بتحديد طرائق عقده بدقة حاليا.

٥٩ - والفترة الممتدة حتى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ هي فترة انتقالية. وينبغي أن تستخدمها الدول الأعضاء من أجل ضبط تصميم مختلف أدوار ومهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيكون له دور بالغ الأهمية في تعزيز واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في سياق

(١٤) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٦) والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠١٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية المجلس (E/HLS/2014/1).

إطار الأمم المتحدة المؤسسي للتنمية المستدامة. وبحلول عام ٢٠١٦، ينبغي أن تؤدَّى جميع مهام المنتدى بالكامل.

٦٠ - ومن المهم، عند القيام بذلك، النظر في أوجه التآزر الممكنة بين مختلف المهام التي حددها الدول الأعضاء للمنتدى بوصفه منبر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المكرس للتنمية المستدامة. وعلى النحو المبين في الفقرة ٨٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، كُلف المنتدى بالعديد من الأدوار، التي ينبغي النظر فيها بالاقتران مع بعضها البعض بهدف قيام المنتدى بدوره في خدمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الوجه الأمثل.

٦١ - ويقر الفرع الثاني من هذا التقرير بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤، الذي عقدت تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان ناجحا ومفيدا للدول الأعضاء. ويمكن أن تستفيد الدورات المقبلة للمنتدى من التركيز بشدة على المهام الموكلة إليه. وتشمل هذه المهام تقديم توجيهات وتوصيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنظر في التحديات الجديدة والمستجدة التي تواجه التنمية المستدامة؛ ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومتابعة وسائل تنفيذها كل على حدة؛ وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرات المتصلة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة؛ وزيادة الشفافية وتقوية المشاركة؛ وتوثيق الربط بين العلم والسياسات؛ وتعزيز اتساق السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة.

وضع الخطة وتوفير التوجيهات

٦٢ - أظهر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة بعد تنشيطها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه، قدرته على تقديم الدعم لتعزيز الحوكمة لأغراض التنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

٦٣ - وأوضح اجتماع عام ٢٠١٤ كيف أن المنتدى يمكن أن يفي بمهامه المتعلقة بوضع خطة للتنمية والمحددة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد تحقق ذلك من خلال مناقشاته بشأن مسارات المستقبل، والتعاون الدولي، وتكامل عملية صنع القرار، ووسائل التنفيذ، والمنظورين الوطني والإقليمي، وتعزيز الربط بين العلم والسياسات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبدا أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي أداة رئيسية لمساعدة المنتدى على توجيه الانتباه الدولي إلى الاتجاهات والقضايا ونهج السياسات، وكذلك إلى

الآثار الطويلة الأجل للإجراءات الراهنة. وينبغي لبرنامج المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعطي مساحة كافية لمناقشة هذه المسائل والمنظورات الجديدة واستشراف المستقبل البعيد.

٦٤ - ومن خلال تصدي المنتدى لمعالجة قضايا مختلفة وتخصيصه حيزاً للتفكير في المنظورات الإقليمية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بات واضحاً أنه يوفر منبراً تكاملياً مناسباً تماماً لتتبع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقد أثبت أن بإمكانه إقامة صلة بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل مواجهة التحديات المشتركة بطريقة تتسم بالتآزر والاتساق.

تعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة

٦٥ - أثبت المنتدى كيف أن تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة يمكن أن يترجم عملياً بطريقة تلائم وضع السياسات. وسيكون هذا النهج التكاملي فعالاً في استعراض أهداف التنمية المستدامة ورصدها في المستقبل في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٦ - وسوف يلزم أيضاً تكرار التكامل على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال تعميم منظور التنمية المستدامة في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧ - وقد كانت المشاركة المتوازنة التي تعكس دراية فنية في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية عاملاً رئيسياً في النجاح الذي حققه المنتدى في عام ٢٠١٤. ونظراً لأن التكامل قد يكون أكثر الأهداف مراوغة بسبب العراقيل المؤسسية العديدة التي يواجهها على جميع المستويات، سيتمثل التحدي من الآن فصاعداً في الحفاظ على الإثراء المتبادل للخبرات الذي تتيحه هذه المشاركة المتوازنة وتعميقه. ويؤكد هذا استنتاجاً مماثلاً استُخلص من النظر في عمل لجنة التنمية المستدامة (انظر A/67/757).

متابعة واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ

٦٨ - سيكون من بين المهام المحورية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويشمل ذلك كلاً من أهداف التنمية المستدامة ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦٩ - وقد أظهر التقرير النموذجي عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي كيف يمكن الجمع بين نُهج مختلفة من أجل الحصول على منظورات أشمل للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. وهذه النهج تكمل نهج الرصد الأقصر أجلا التي استخدمت لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مثلا في التقارير السنوية.

٧٠ - ولا تزال هناك فجوة كبيرة في القدرات في البلدان النامية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ نظم لمؤشرات التنمية المستدامة. وهذا معناه انعدام الرصد المنهجي ووجود انقسام بين الواقع الوطني والعمل الدولي. وسيكون للمتدى دور هام يؤديه في مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد، وهو ما يشكل أيضا جزءا من ولايته.

٧١ - وتُناط بالمتدى أيضا ولاية استعراض وسائل التنفيذ المتعلقة بنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن المرجح أن تظل هذه مهمة صعبة، نظرا لأن الاحتياجات والمتطلبات والالتزامات المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ ظلت مسألة تثير الخلاف خلال السنوات الاثنتين والعشرين التي انقضت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٧٢ - وسيكون توضيح المسائل المتعلقة بوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية. ويشدد الهدف ١٧ المقترح في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على طائفة من وسائل التنفيذ التي يمكن أن تدعم الأهداف الأخرى بطريقة شاملة. وثمة وسائل تنفيذ أكثر تحديدا مدرجة في أهداف مقترحة أخرى. وفي سياق مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كان مفهوما أن ترتيبات المتابعة والرصد المتعلقة بوسائل التنفيذ سيجري النظر فيها في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - ونظرا للأهمية التي تتسم بها مسائل التمويل في إطار المناقشات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة، سيكون من الأمور البالغة الأهمية أن يجد المتدى طريقة تمكّن من إجراء مناقشات مجدية وإحراز تقدم ملموس في هذا المجال. وسيطلب توفير إطار موحد لتحقيق التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ الجمع ما بين المناقشات المتفرقة التي أجريت حتى الآن بشأن جملة أمور منها التمويل التقليدي للتنمية، والتمويل الخاص بالمناخ والتمويل الخاص بالتنوع البيولوجي. ومن شأن توجيه هذه المناقشات أن يكون مناسباً لمهمة المتدى السياسي الرفيع المستوى المتعلقة بوضع خطة للتنمية. وبالتالي، سيكون الهدف هو إضفاء الاتساق والترابط على المناقشات الجارية في مختلف المنتديات المواضيعية مع احترام ولاية كل منها في الوقت نفسه.

٧٤ - ويوفر تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة فرصة مناسبة من حيث التوقيت لإعادة النظر في دور تمويل التنمية المستدامة في سياق مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، والربط بين مناقشات التمويل المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمناقشات الجارية في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٧٥ - وقد يتبين أيضا أن المنتدى منير إضافي يمكن من خلاله إجراء المزيد من المناقشات بشأن الخيارات الممكنة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، وذلك بهدف التوصل إلى حلول عملية ومفيدة لصالح جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، ويمكن أن تنبثق منه توصيات لتعزيز هذه العملية.

٧٦ - ومن المتوقع أن تكون أهداف التنمية المستدامة هي أهداف وغايات التعاون الإنمائي الدولي الشاملة. ويمكن للمنتدى أن يوفر أيضا منبرا قيّما يمكن من خلاله الدفع قدما بسير المناقشات المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وكذلك المناقشات المتعلقة بالرصد والمساءلة. وفي ظل أهداف مقترحة للتنمية المستدامة ذات طابع شامل وتغطي برنامجا واسع النطاق إلى حد كبير، من المتوقع أن تتغير كثيرا المتطلبات المتعلقة بالمساءلة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من الجهات المعنية.

٧٧ - وسيتعين بناء هيكل المساءلة من مستوى القاعدة الشعبية، وهو المستوى الذي تُحسّ عنده معظم آثار التنمية. وينبغي بناء صلات قوية من خلال المناطق الإقليمية وصولاً إلى الصعيد العالمي، حيث يجري التعهد بالتزامات محددة والإشراف عليها. وستكون هناك ضرورة لإيجاد آليات لإبداء التعليقات في كلا الاتجاهين، وسوف يكون للجان الإقليمية وآليات التنسيق التابعة لها دور هام عليها أن تؤديه.

تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتنسيق سياسات التنمية المستدامة

٧٨ - ثمة بُعد آخر للمنتدى هو البُعد الإقليمي، الذي يركز على ولايات قوية صادر بها تكليف من الجمعية العامة^(١٥). وقد كان البُعد الإقليمي حاضرا بقوة في مناقشات المنتدى في عام ٢٠١٢ وثمة حاجة لزيادة استكشافه. ويتطلب ذلك على وجه الخصوص

(١٥) سلّمت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٩٠، بأهمية البُعد الإقليمي للتنمية المستدامة ودعت للجان الإقليمية إلى المساهمة في أعمال المنتدى، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية.

تعزيز الاجتماعات التحضيرية للمنتدى على المستوى الإقليمي في إطار عملية تحضيرية متينة وشاملة.

٧٩ - وسيتعين أن تستفيد الدورات التحضيرية الإقليمية للمنتدى من الخبرة المكتسبة والثغرات التي حُددت أثناء التحضير لاجتماع عام ٢٠١٤. وعلى وجه الخصوص، كانت الاتفاقات التنظيمية التي توصلت إليها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل عقد الدورات التحضيرية الإقليمية، بالاستفادة من المنتديات/الاجتماعات القائمة وتفاذي الازدواجية، خطوات لها قيمتها لإشراك اللجان الإقليمية في الأعمال التحضيرية العالمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن الناحية الأخرى، عقدت الاجتماعات الإقليمية في موعد متأخر نظرا لتأخر البت في موضوع المنتدى، ولم تؤثر على المناقشات العالمية بالقدر المنشود.

تشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرات المتصلة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة

٨٠ - يلزم، خلال الفترة الانتقالية، إجراء مناقشة بشأن أفضل السبل لتهيئة المنتدى لإجراء استعراضات تحل اعتبارا من عام ٢٠١٦ محل العروض الطوعية الوطنية التي تقدّم في سياق المجلس. وبينما تقدم الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ قدرا من التوجيهات لهذه الاستعراضات، ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من المناقشات من أجل بلورة منهجية مقبولة ووضع مبادئ توجيهية تملك زمامها تماما الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أن تضيف الاستعراضات قيمة إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ دون إثقال كاهل البلدان. وينبغي أن تساعد، بدعم من المجتمع الدولي، البلدان على تقييم استراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة. وفي إطار موضوع "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد عام ٢٠١٥"، يمكن أن يعزز اجتماع المنتدى في عام ٢٠١٥، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المناقشات في هذا المجال. ويمكن أن يتيح تبادل الآراء ويوفر توجيهات وتوصيات بشأن أفضل السبل لتصميم الاستعراضات مع مراعاة اختلاف ظروف كل بلد ومراحل التنمية فيه.

٨١ - وتجري في إطار التحضير للاستعراضات مشاورات بشأن أطر المساءلة على الصعيد الإقليمي. وتستفيد المشاورات أيضا من الدروس المستفادة من آليات المساءلة الطوعية القائمة على الصعيد الإقليمي، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واستعراضات الأقران في جزر المحيط الهادئ.

٨٢ - وكدرس مستخلص من عمليات الاستعراض الأخرى، من المهم توفير بناء القدرات للبلدان من أجل إعداد تقارير استنادا إلى الاستعراضات الوطنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

تحسين التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن برامج وسياسات التنمية المستدامة

٨٣ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٠/٦٧، أن يستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى التنفيذ من جانب منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم مناقشة الكيفية التي سيجري بها استعراض المنظومة في إطار هذه الولاية. ويمكن استخلاص الدروس من عمليات الاستعراض القائمة، ولا سيما استعراضات الأقران الجارية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن أثرها على البيئة.

تعزيز الربط بين العلم والسياسات

٨٤ - كما نوقش سابقا، يمثل تعزيز الربط بين العلم والسياسات إحدى المهام الرئيسية للمنتدى ويرتبط بالمهام الأخرى المتمثلة في وضع الخطة وإجراء الاستعراضات، فضلا عن تحديد القضايا الجديدة والناشئة.

٨٥ - وكما أظهر التقرير النموذجي للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، يشكل تعزيز الربط بين العلم والسياسات مهمة معقدة تنسم بالاستخدام الكثيف للموارد وتنطوي على تحليل المئات من التقييمات القطاعية وعلى التعاون مع العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة والعديد من الأوساط العلمية وواضعي السياسات، فضلا عن جهات معنية أخرى.

زيادة دور المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية والشراكات

٨٦ - من بين التحديات الهامة التي سيواجهها المنتدى مواصلة وتعميق مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بما يتماشى مع القرار ٢٩٠/٦٧، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بوصفها جهات شريكة ومشاركة في المنتدى وفي العمليات ذات الصلة.

٨٧ - ومن أبعاد عمل المنتدى الأخرى تحديد علاقته بالشراكات الطوعية بين جهات معنية متعددة والالتزامات الطوعية. وما زالت مكانة هذه الالتزامات في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بحاجة إلى بلورة كاملة. وتشمل المسائل الهامة حالة هذه الالتزامات مقارنة بغيرها

من أنواع الالتزامات الحكومية الدولية الأكثر اتساماً بالطابع التقليدي، ورصدها، ومساءلة من تعهدوا بها.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - يسلم هذا التقرير الضوء على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في اجتماعه المعقود في عام ٢٠١٤ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثبت قدرته على الوفاء بالولايات النابعة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠. وقد برهن على قدرته على المساعدة في وضع خطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي في ما يتعلق بالتنمية المستدامة. وأظهر أيضاً قدرته على إبقاء تنفيذ التزامات التنمية المستدامة قيد الاستعراض. وكما ذكر العديد من الدول الأعضاء، سيكون المنتدى هو المنبر الرئيسي لاستعراض ورصد أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بحيث يكفل الاتساق والتنسيق وتعزيز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٩ - لذلك يمكن أن تنظر الجمعية العامة في دعوة الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات؛ ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، والمجموعات الرئيسية، والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) المشاركة في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى ودعمه بشكل تام أثناء استعداداته للوفاء تماماً بدوره المتمثل في استعراض أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اعتباراً من عام ٢٠١٦؛

(ب) تنفيذ القرارات ذات الصلة تنفيذاً تاماً وتعزيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه منبراً مخصصاً لقيادة وتنفيذ التزامات التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أنه ينبغي للمنتدى أن يواصل التركيز الشديد على التنفيذ على جميع المستويات وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وجميع الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن وسائل تنفيذ كل منها؛

(ج) كفالة إبقاء المنتدى على خطة مركزة ووافية بالغرض ومرنة يمكن أن تتناول في الوقت المناسب كلا من الاستعراض الجاري للتقدم المحرز والقضايا الجديدة والناشئة ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) كفالة متابعة المنتدى للعمليات التي استهلت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتحقيق الترابط والتكامل فيما بينها، ولا سيما في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(هـ) تعزيز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال العمل في الوقت نفسه مع أوساط وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من جماعات الممارسين على أساس مستمر؛

(و) البدء على وجه السرعة في إجراء مناقشات بشأن النطاق المحتمل لاستعراضات التنفيذ الصادر بها تكليف للمنتدى بدءاً من عام ٢٠١٦ ومنهجية إجراء هذه الاستعراضات؛

(ز) اقتراح مواضيع ومجالات محتملة، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة، لمناقشتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ح) مواصلة تعزيز الربط بين العلم والسياسات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بوسائل من بينها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مع تعزيز هذه الجهات الفاعلة عملية صنع القرارات فيها استناداً إلى الأدلة في الوقت ذاته؛

(ط) الإبقاء على عملية متينة للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى على جميع المستويات، بمشاركة كاملة من اللجان الإقليمية وبدعم توفره عملية أقوى مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة؛

(ي) متابعة الشراكات والمبادرات والالتزامات الطوعية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتشجيعها وتعزيزها مع ضمان المزيد من الاستعراض والمساءلة من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ك) تعزيز وكفالة المشاركة المحدية من جانب المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعمليات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛

(ل) استخدام المنتدى بحد ذاته في تحديد أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف من خلال اختيار محور تركيزه المواضيعي وكفالة أن تستند توجيهاته المتصلة بالسياسات إلى استعراضات متينة لعمليات التنفيذ، فضلا عن الأدلة العلمية وغيرها من الأدلة.

٩٠ - ويمكن للجمعية العامة أيضا:

(أ) أن تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عملها، وأن تدعو الأمين العام إلى مواصلة تقديم التقارير عن إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ويمكن أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى توجيهات مفصلة بشأن هذا الموضوع في اجتماعه الذي سيعقد في عام ٢٠١٥؛

(ب) أن تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مناقشة أفضل السبل لإجراء استعراضات لتنفيذ المنظومة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق المنتدى.